

فقه التمكين والإسلام السياسي

تسعى بعض حركات الاسلام السياسي إلى تبرير ترتيبها لأولوياتها على المستوى السياسي وغيره، بالقول إن أولوياتها الحالية هي الإمساك ما أمكن بمفاصل السلطة، والسعي إلى الحصول على المزيد منها، أي السعي إلى التمكين، ليصار بعد ذلك إلى الخوض في قضايا وأولويات أخرى، حيث سيكون التعامل مع تلك القضايا والأولويات بشكل أفضل وأكثر فاعلية في حالة كان قائماً على ثبات أفضل في السلطة، وقدرة أقوى في الحكم، أي على تحقيق أشد لفعل التمكين.

قد تبدو هذه المقاربة معقولة للوهلة الأولى، لكن بعض التأمل في مفاصلها قد يفضي إلى قراءة معاكسة، تدعو إلى إعادة ترتيب مختلفة للأولويات، وإلى فهم مختلف لفقه التمكين وآليات تطبيقه.

هنا سيكون من المجدي الوقوف عند جملة من القضايا التي ترتبط بالتمكين وفقهه، وكيفية توظيفه في الاجتماع السياسي:

- أولاً: إن التمكين ليس هدفاً بحد ذاته، ولم يرد في النص الديني الدعوة إلى تحصيل التمكين بما هو تمكين، فهو ليس إلا مجرد وسيلة إلى أهداف أبعد وأسمى، قد يحسن استخدامها (الوسيلة) في العمل باتجاه تلك الأهداف وقد يساء استخدامها، فالذي يُخشى منه هو أن يتحول التمكين إلى هدف بعد أن كان وسيلة، أو أن يحصل هناك انفصام بين الخطاب والممارسة، إذ قد يتحول التمكين - مع القبول بكونه - وسيلة على المستوى النظري - إلى هدف في الأولويات والفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي البرامج العملية، بل وأيضاً في الاستراتيجيات، بحيث نصل إلى مرحلة، يصعب فيها القفز فوق كونه هدفاً في الوعي السياسي والواقع الاجتماعي، وفي التجربة والممارسة على مستوى الدولة والحكم.

- ثانياً: إن الذي يؤدي إلى التمكين السوي ليس التغلب والسعي إلى المزيد منه، بل

هو حسن السياسة وإقامة العدل، والتماهي أكثر مع المفاهيم الإسلامية في العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة السياسية، والاستقلال وعدم التبعية لأي من المؤسسات أو القوى الدولية، والحفاظ على الوحدة الوطنية والإسلامية، وعدم السماح بأي شكل من الأشكال بالمس بهما تحت أي من المبررات أو المسميات؛ فهذا وغيره هو الذي يفضي إلى التمكين الأكثر ثباتاً واستقراراً، وقدرة على الاستمرار، وقوة في التوظيف والفاعلية.. أما التمكين الذي يتنامى بالتغلب ويتوظيف التمكين لمزيد من التمكين، فهو تمكين هش وغير محكم، ويحمل في نفسه بذرة ضعفه واضمحلاله بعد زمن ليس ببعيد.

إن ما تقدم يؤكد أهمية السعي إلى التمكين من أبوابه، التي هي أعمال جميع القيم الإسلامية والإنسانية دون الركون إلى أي من القوى أو المؤسسات الدولية، وإعادة ترتيب الأولويات بناء على تلك القيم والمفاهيم، فنعلم التمكين الذي يستولد من رحم التماهي مع تلك القيم والمفاهيم والوفاء لها، أما التمكين الذي يتنامى من مداهنة تلك القوى والمؤسسات الدولية، ومن الانقسام ولو مرحلياً عن منظومة القيم الإسلامية والإنسانية ذات العلاقة؛ فلن يكون تمكيناً يمكن الوثوق به، أو الاعتماد عليه لإقامة منظومة القيم والمفاهيم الإسلامية بطريقة لا يشوبها النقص أو الشطط والانحراف عن حقيقتها وجوهرها.

- **ثالثاً:** إن الذي يسعى إلى التمكين سوف يسعى إلى المزيد منه، وإذا رتب أولوياته للحصول على التمكين، فسوف يرتب أولوياته للحصول على المزيد منه، بل وسوف يسعى إلى بناء أولوياته بالطريقة نفسها للحفاظ على التمكين وعلى المزيد منه، لأنه عندها لن يكتفي بالحصول على التمكين، بل سوف يسعى إلى الحفاظ عليه وعدم السماح بإضعافه أو تراجعته عن الحد الذي بلغه.

وعليه سوف يطرح السؤال التالي: إذا كانت مهمة الحفاظ على التمكين لا تنفصل عن الحصول عليه، وإذا كانت هذه المهمة بوجهيها (الحصول على التمكين

والحفاظ عليه) لا أجل لها، بمعنى أن الحفاظ على التمكين - بعد الحصول عليه - هو أمر ينبغي العمل عليه بشكل دائم وليس أمراً مرحلياً، ألا يعني ذلك أن ترتيب الأولويات نفسه الذي اعتمدناه للحصول على التمكين سوف نعتمده للحفاظ عليه؟ ألا يعني ذلك أن ترتيب الأولويات سوف يتحول من كونه ترتيباً مرحلياً - كما يدعى - إلى كونه ترتيباً دائماً؟ وعندها إذا سعينا إلى تبرير الخلل في ترتيب الأولويات، - وهو مرحلي كما يدعى - بأنه يهدف إلى الحصول على التمكين، فكيف سنبرر الخلل في ترتيب الأولويات للحفاظ عليه ودوام الإمساك به - وهو خلل رئيسي وليس مرحلياً -؟

وإذا قبلنا أن الحصول على التمكين يستدعي مراعاة المؤسسات الدولية والقوى الدولية المؤثرة في المنطقة (المشروع الأميركي - الغربي ومصالحه)؛ ألا يستلزم الحفاظ على التمكين مراعاة تلك المؤسسات والقوى بالدرجة نفسها، ولربما بدرجة أشد؟ وعندها كيف ستكون أولوياتنا وتحالفاتنا ومواقفنا وسياساتنا و... إذا أصيبت بسقم تلك المراعاة ودائها؟

وكيف ستتميز عندها التجربة الإسلامية عن تجربة الذين سبقوها - أو ما زالوا - الذين يستخدمون المبررات نفسها، لتسويق أتباعهم للسياسات الغربية والأميركية والمؤسسات المالية والدولية وارتباطهم بهما؟

- رابعاً: ماذا عن الأضرار التي سوف تترتب على تأخير العديد من الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية... من أجل مشروع التمكين؟ ألا يظن من ينظر لفقه التمكين أنه سوف يكون على حساب العديد من المصالح الوطنية والاجتماعية و... التي سوف يطاح بها تحت أولوية التمكين ومبرراته؟ وإذا لم يكن من ضمانة أن مشروع التمكين والحفاظ عليه، سوف يستمر فقط لسنوات قلائل، أو عقود قليلة من الزمن أو... فما العمل مع تلك الخسائر، التي سوف تترتب على تأخير العديد من الأولويات ثمناً لتقديم مشروع التمكين وتثبيتته؟

ثم ألا يعتقد من يقدم أولوية التمكين، أنه من الممكن أن يفضي ذلك إلى تأسيس أكثر من مسار سياسي أو اقتصادي.. سوف يصعب تجاوزه أو تغييره في مستقبل الأيام؟

ففيما لو اقتضت أولوية التمكين مراعاة المشروع الأميركي مرحلياً، هل يسهل الانعتاق منه لاحقاً؟ وفيما لو تتطلب مشروع التمكين الارتباط بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هل سيسهل الانفكاك منه مستقبلاً؟ وكم من الأضرار والخسائر التي سوف تلحق بالاجتماع الوطني والاقتصاد الوطني.. حتى يمكن أن نحدث تغييراً مستقبلاً ما في المسارات التي تم اعتمادها تحت عنوان أولوية التمكين وتقدمه؟

- **خامساً:** إن ما يمكن أن تؤدي إليه أولوية التمكين هو الدفع بالاجتماع السياسي إلى الصراع على السلطة، واستبعاد ثقافة المشاركة السياسية، وإنتاج بيئة سياسية يحكمها الصراع السياسي على السلطة، بدل ثقافة التعاون على البر وإقامة العدل والمشاركة السياسية بين مجمل القوى الوطنية والإسلامية، التي قد تلتقي على مساحة واسعة من الأهداف والرؤى السياسية والاقتصادية وغيرها.

إن ما تؤدي إليه أولوية الحصول على السلطة وثقافة التمكين، هو أخذ الواقع السياسي إلى التصادم للحصول على السلطة والمزيد منها، وإحلال التنافس غير السوي عليها بدل التعاون من خلالها: وهو ما سوف يؤدي تحول المشروع الإسلامي إلى مشروع انقسام وطني بدل أن يكون مشروع وحدة وطنية، كما سوف يؤدي إلى إهدار الطاقات الوطنية في الوصول إلى السلطة والإمساك بها والحفاظ على حظه منها بدل، تضافر تلك الجهود والطاقات من خلال المشاركة السياسية في توظيف تلك السلطة، لتحقيق كل تلك الأهداف والمصالح، التي تخدم الوطن والأمة في مصالحهما ومشروعهما في مختلف أبعاده.

- **سادساً:** إن ما يمكن أن تؤدي إليه مجمل تلك النتائج التي أشرنا إليها سابقاً، هو

تشويه التجربة الإسلامية، أو أخذها إلى غير مكانها الذي تريد، والإساءة إلى صورة الإسلاميين وأدائهم وقدرتهم على ممارسة الحكم والإدارة. ومن المعلوم أن العديد من القوى الدولية والغربية تحديداً، قد أظهر رضى مشروطاً وخبثاً في الآن نفسه على تجربة العديد من الحركات الإسلامية في الحكم، فهي تعتقد أن الإسلاميين غير قادرين على الحكم والإدارة، وعلى مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف ببلدانهم، وأنهم غير مؤهلين لعلاج تلك المشكلات... وبالتالي إذا ما أتيح لهم استلام الحكم، فإنهم سريعاً ما سيفشلون، وسوف تترد عليهم سلباً تلك التجربة. بل إن تلك القوى والمؤسسات التابعة لها، تعمل على إيجاد الشروط المساعدة على فشل تجربة الإسلاميين في الحكم، والوصول بهم إلى حالة الإفلاس السياسي وغير السياسي ليدفعوا ثمن ذلك في صناديق الاقتراع عند أي مفصل انتخابي قريب، وبالتالي - إذا ما حصل ذلك- سوف لن يكون من السهل توفر فرصة أخرى وظروف مشابهة، لتسطير تجربة أكثر جذرية وقدرة على محاكاة منظومة القيم والمفاهيم الإسلامية ذات العلاقة.

إن ما يمكن أن نستنتجه من جميع ما تقدم، هو أنه من الصحيح منهجياً أن يعمل على حسن قراءة الواقع (الدولي وغيره)، وأن يُعتمد إلى حسن الوصل منهجياً بين النظريات والواقع؛ ولكن الصحيح أيضاً أن العديد من عبر التاريخ تثبت أن ضرورات الواقع قد تطيح بسلامة التجربة وتتغلب عليها، وأنه كم من النظريات التي انقلبت على نفسها تحت وطأة الواقع وتبريره، أو انحرفت عن أهدافها تحت ضغط المرحلة ومبرراتها. إن الانقسام بين الوسيلة والهدف هو أساس انتكاسة التجربة، إذ إنه بمقدار ما يكون الهدف شريفاً بمقدار ما ينبغي أن تكون الوسيلة كذلك، وهذا يعني أنه بمقدار ما تكون الأهداف البعيدة سامية بمقدار ما يجب أن تكون الأهداف المرحلية في الدرجة نفسها. إن ما تقدم يعني أن التمكين في فقهه ووسائله وأساليبه وجميع ما يتصل به، يجب أن

يكون نابعاً من الأهداف الإسلامية البعيدة والسامية، ومنسجماً مع منظومة القيم والمفاهيم الإسلامية والإنسانية ومتماهياً معها، في هذا الحال يمكن أن تسود بين التمكين وأهدافه علاقة جدلية صحية، إذ بمقدار ما يتصعد أحدهما، فإنه يأخذ الآخر بيده، بطريقة لا ينفصم أحدهما عن الآخر ولا ينفصل عنه.